الأمم المتحدة

A/70/333

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام

موجز

من الممكن تحقيق زيادة مطردة في إنتاج الغذاء على نحو يكفي لإطعام الجميع في العالم. ومع ذلك، فإن مئات الملايين من الناس لا يزالون يفتقرون إلى وسائل الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية أو من المغذيات الدقيقة.

ولكي تتحقق الأهداف ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، لا بد من تقرير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية للجميع، وبذل الجهود الكفيلة بتوفير وسائل كسب العيش المستدام والقدرة على التكيف.

* A/70/150.

140915 140915 15-13690 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – التقدم المحرز في القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير إمكانية الحصول على الغذاء ٣

ثالثا – المبادرات والإجراءات العالمية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ١٠

رابعا – التقدم المحرز في زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام ١٧

خامسا – التقدم المحرز في كفالة الاستدامة لجميع نظم الأغذية ١٨

سادسا – التوصيات ٢٦

أولا - مقدمة

١ - في قرارها ٢٤٠/٦٩ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي شدد عليها القرار ٢٣٣/٦٨ والتي يشدد عليها هذا القرار، بما في ذلك متابعة هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ المتمثل في ''القضاء على الجوع في جميع البلدان، بهدف الحد الفوري من عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى نصف المستوى الحالي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥''.

٢ - وبالنظر إلى الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في ''تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف'' بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، والهدف المقترح من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ''القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة''، قامت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٦٩ بتشجيع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة كذلك على أن تنظر على النحو الواجب في هذه المسألة عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - وتم إغناء هذا التقرير بمساهمات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفريق التنسيق التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام والمعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، ومن العديد من الجهات صاحبة المصلحة في الأوساط العلمية. ويبحث التقرير في التقدم المحرز حتى الآن والتحديات التي لا تزال تعترض تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وزيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام، والحد من خسائر الغذاء وهدره، وفقا لتحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام. ويقدم أيضا توصيات بشأن كيفية المضي قدما في الأعمال غير المنجزة في القضاء على الجوع وسوء التغذية، كمسألة أساسية في خطة التحول للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكحافز لأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ثانيا - التقدم المحرز في القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير إمكانية الحصول على الغذاء

٤ - يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية

وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل عيش حياة فعالة وصحية. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والانتفاع بها واستقرارها[1].

٥ - ومنذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، تم انتشال ٢١٦ مليون شخص من براثن الجوع. وتم في غضون الإطار الزمني نفسه، انخفاض انتشار نقص التغذية في العالم النامي من ٢٣,٣ إلى ١٢,٩ في المائة. وقام اثنان وسبعون بلدا من أصل ١٢٩ من البلدان النامية التي تقوم الفاو برصدها - أكثر من نصف المجموع - بتحقيق الغاية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل انتشار نقص التغذية إلى النصف في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، ومن المرجح أن يتمكن عدد آخر من البلدان أن يحذو حذوها بحلول نهاية عام ٢٠١٥[2]. كما انخفضت مستويات الفقر المدقع - الذي يتمثل في العيش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم - في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أيضا على الصعيد العالمي بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١١، وتم بلوغ هدف الحد من الفقر من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وبدلا من تخفيض العدد المطلق للجياع في المناطق النامية إلى النصف، من ٤٦٧ مليون نسمة، لم ينخفض عددهم إلا بمقدار ٢٢١ مليون نسمة، أي أقل بقليل من النصف، الذي يمثل الهدف الأكثر طموحا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية. ومع ذلك، فإن ما يقرب من ٢٩ بلدا على الأقل قد نجحت في خفض عدد من يعانون من الجوع. وهذا إنجاز هام، لأنه يثبت أن الحفاظ على التقدم السريع في الحد من الجوع هو أمر ممكن.

٧ - بيد أن التقدم المحرز عموما في الحد من الفقر لا يزال غير متساو إلى حد كبير. ولا يزال قرابة ٧٩٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم - شخص من كل ٩ أشخاص - يعانون من الجوع بشكل مزمن، ويفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء، لعيش حياة نشطة وصحية. ويعيش أكثر من بليون شخص في فقر مدقع، ويعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم[2] ومنذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، حدث انخفاض في سرعة انخفاض معدلات

(١) انظر http://ecsw.org/files/global/world-hunger/news/fao-basic-definitions-of-hunger.pdf.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠١٥: تحقيق الأهداف الدولية بشأن الجوع لعام ٢٠١٥: استعراض التقدم المتفاوت المحرز (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٥).

نقص التغذية. وكانت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتراعات العنيفة في بعض البلدان من بين الأسباب الرئيسية لهذا التباطؤ[٣].

٨ - ويعيش جميع الجياع في العالم باستثناء ١٥ مليونا منهم في البلدان النامية. ولم تحرز بعض البلدان والمناطق إلا تقدما بطيئا في الحد من الجوع، بينما زاد عدد الجياع في بعض الحالات. ولا تزال هناك أيضا اختلافات ملحوظة في نسبة نقص التغذية في جميع المناطق. وأحرزت بعض المناطق تقدما سريعا، مثل أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا والقوقاز وآسيا الوسطى وشمال وغرب أفريقيا. كما تم إحراز تقدم في جنوب آسيا وأوقيانوسيا ومنطقة البحر الكاريبي والجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا.

٩ - وفي العديد من البلدان التي فشلت في تحقيق الأهداف الدولية المحددة للجوع، أدت الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، أو عدم الاستقرار السياسي إلى أزمات طويلة الأمد، وتسببت في زيادة الضعف وانعدام الأمن الغذائي بين قطاعات واسعة من السكان. وفي حين أن لدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى نسبة من الذين يعانون من الجوع على نحو مزمن - شخص من كل أربعة أشخاص تقريبا - فإن لدى جنوب آسيا أكبر عدد منهم، إذ أن ما يزيد على نصف بليون شخص يعانون من نقص التغذية. وشهدت منطقة غرب آسيا وحدها زيادة فعلية في نسبة الجياع، بالمقارنة مع عام ١٩٩١، في حين أن التقدم المحرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأوقيانوسيا، لم يكن كافيا من أجل بلوغ غاية القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠١٥ من الأهداف الإنمائية للألفية[٢].

التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

١٠ - على الرغم من العجز الحاصل في تحقيق الغاية ١ - جيم من الأهداف الإنمائية للألفية وعدم الاقتراب من تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في خفض عدد الجياع، فإن قادة العالم على استعداد الآن لتجديد جهودهم لتحقيق الغاية ٢-١ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في ”القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام“ بحلول عام ٢٠٣٠.

(٣) المرجع نفسه؛ والبنك الدولي PovcalNet، متاح من الموقع: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm، تم تحديثه آخر مرة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١١ - وتمشيا مع توصيات اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، قامت شعبة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بجمع مؤشرات الأمن الغذائي بقصد الحصول على مختلف جوانب انعدام الأمن الغذائي[٤]. وقد أطلقت مجموعة المؤشرات أولا في عام ٢٠١٢، وتم بعد ذلك تحليلها وزيادة تطويرها في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في سياق التقارير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

١٢ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع البنك الدولي، بوضع برمجيات (ADePT FSM) التي تهدف إلى تحسين نوعية واتساق وتوافر إحصاءات الأمن الغذائي المستخلصة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التي تشمل بيانات الاستهلاك الغذائي. وتعتبر إحصاءات الأمن الغذائي المستمدة أمرا بالغ الأهمية لتقييم ورصد الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني ودون الوطني والإبلاغ عن برامج الأمن الغذائي[٥].

١٣ - وتبين آخر التقديرات العالمية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أنه كان هناك ١٦١ مليونا من الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون من التقزم، في عام ٢٠١٣، و ٥١ مليونا من الهزال، و ١٧ مليونا يعانون من الهزال الحاد و ٩٩ مليونا يعانون من نقص الوزن، و ٤٢ مليون من الوزن الزائد[٦].

١٤ - وتهيب الغاية ٢-٢ من أهداف التنمية المستدامة بالمجتمع العالمي أن يعمل على ”وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك العمل على تحقيق الغايات المتفق عليها دوليا المتعلقة بالتقزم والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر بحلول عام ٢٠٢٥، وتلبية الاحتياجات الغذائية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن“ بحلول عام ٢٠٣٠. وتمثل هذ الغاية مجموعة الغايات العالمية الست للتغذية المحددة في خطة التنفيذ الشاملة لتغذية الأمهات والرضع والأطفال، على نحو ما أقرته جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين في قرارها WHA65.6 المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢. وتتمثل أهداف المنظمة بحلول عام ٢٠٢٥، فيما يلي:

---

(٤) منظمة الأغذية والزراعة، إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي. متاحة من الموقع: http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.Vclrc4tbvlI، تم تحديثه لآخر مرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥.

(٥) انظر http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/fs-methods/adept-fsn/en/.

(٦) اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مستويات واتجاهات سوء تغذية الأطفال: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية - تقديرات البنك الدولي المشتركة عن سوء تغذية الأطفال (نيويورك وجنيف وواشنطن العاصمة، ٢٠١٤). متاحة من الموقع: http://data.unicef.org/resources/2013/webapps/nutrition#.

(أ) تخفيض عدد الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقزم بنسبة ٤٠ في المائة (خط الأساس = ١٦٢ مليونا، الهدف: ١٠٠ مليون)؛

(ب) تخفيض معدلات فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب بنسبة ٥٠ في المائة (خط الأساس = ٢٩ في المائة، الهدف = ١٥ في المائة)؛

(ج) تخفيض معدلات انخفاض وزن الرضع عند الولادة بنسبة ٣٠ في المائة (خط الأساس = ١٥-٢٠ في المائة أو ٢٠ مليونا تقريبا، الهدف = ١٤ مليونا تقريبا)؛

(د) ضمان عدم حدوث أي زيادة في معدل الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن (في عام٢٠١٢، بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن ٧ في المائة)؛

(هـ) زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى إلى ٥٠ في المائة على الأقل (خط الأساس = ٣٨ في المائة، الهدف = $\geq$ ٥٠في المائة)؛

(و) تخفيض الهزال بين الأطفال إلى أقل من ٥ في المائة والحفاظ على هذه النسبة (بيانات خط الأساس = ٨ في المائة).

١٥ - وقامت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها بإنشاء أداة للتعقب على الإنترنت لمساعدة البلدان على تكييف الغايات العالمية الست المتعلقة بالتغذية حسب السياقات الوطنية ورصد التقدم المحرز في المؤشرات. ويتيح المنتدى التفاعلي للمستعملين إنتاج لمحات عن الوضع الراهن والتقدم المطلوب، واستكشاف معدلات بديلة للتغيير وأثرها (تحليل ماذا لو)، ورسم خريطة لأحدث تقديرات مؤشرات الغايات على الصعيد العالمي ولمجموعات البلدان، والحصول على تقارير موجزة عن الغايات الست المتعلقة بالتغذية ووضع تصور لوضع الغايات واتجاهاتها العالمية[٧].

١٦ - كما تتضمن أهداف التنمية المستدامة ستة أهداف على الأقل تعالج الأسباب الأساسية والضمنية والمباشرة لسوء التغذية، و ١٨ غاية إضافية ترتبط بنتائج التغذية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويعتبر بلوغ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المترابطة للأهداف الأخرى عاملا حاسما في تحقيق التحول إلى نظم للزراعة والأغذية تتسم بالمرونة والتنوع والإنتاجية والاستدامة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. وتتصل الغاية ١٢-٣ على سبيل المثال، التي تتمثل في ”تخفيض نصيب الفرد من هدر الغذاء على الصعيد العالمي إلى النصف

(٧) منظمة الأغذية والزراعة، التغذية، global targets tracking tool، ٢٠١٥، متاحة من الموقع: http://www.who.int/entity/nutrition/trackingtool/en/index.html.

بحلول عام ٢٠٣٠، على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين، والحد من خسائر الأغذية في جميع مراحل الإنتاج وسلاسل التوريد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد''، والغاية ١٥-٣ التي تتمثل في ''مكافحة التصحر، واستعادة الأراضي المتدهورة والتربة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي لجعل العالم خاليا من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٢٠''، اتصالا مباشرا بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

١٧ - وتبين الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي يعتبر عاملا هاما للنجاح في مكافحة الجوع، فإنه غالبا ما يكون غير كاف في حد ذاته لكفالة الحصول على الغذاء. وتمس الحاجة إلى أن يكون النمو مصحوبا بإرادة سياسية قوية للقضاء على الجوع، وربما تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة لكفالة استفادة الفقراء من النمو.

١٨ - ويقدر تقرير مشترك بين الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي نشر في حزيران/يونيه ٢٠١٥[٨] أن هناك حاجة إلى استثمارات بقيمة ٢٦٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا للقضاء على الجوع. وهذا يعني وسطيا، منح مبلغ إضافي قدره ١٦٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة سنويا لكل شخص يعيش في فقر مدقع على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. ويتضمن المجموع استثمارات في الإنتاج وتدابير تعزيز الإنتاجية والحماية الاجتماعية. ومن شأن هذا المزيج من التدابير أن يتيح القضاء على الجوع على الفور، وتهيئة الظروف اللازمة لتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأكثر ضعفا والخروج من براثن الفقر المدقع على نحو مستدام.

١٩ - ونظرا للفوائد الاجتماعية المتعددة الناجمة عن النمو الاقتصادي الناشئ في القطاع الزراعي، بما في ذلك آثاره الإيجابية على الرفاه عبر التواصل بين المناطق الريفية والحضرية، فإن فعاليته في الحد من الفقر، تزيد عن فعالية النمو الناجم عن أي قطاع آخر بمقدار الضعف[٩]. وهكذا، فإن أي هدف عالمي مستقل يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة

(٨) FAO, IFAD and WFP, *Achieving Zero Hunger: The Critical Role of Investments in Social Protection and Agriculture* (Rome, FAO, 2015). متاح من الموقع: http://www.fao.org/3/a-i4777e.pdf.

(٩) World Bank, *World Development Report 2008: Agriculture for Development* (Washington, D.C. 2007), p. 6. متاح من الموقع: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/WDR_00_book.pdf.

المستدامة، إذا اقترن بوسائل للتنفيذ تتسم بالقدر نفسه من الطموح، يتمتع بقدرات كبيرة على التحويل.

٢٠ - ومن أجل الوفاء التام بالالتزام بتغيير الطريقة التي يتم بها إنتاج الغذاء واستهلاكه، فإن الحاجة تمس إلى اضطلاع شراكات التمويل والتنفيذ بدور هام. ويجب أن تكون تلك الشراكات متكاملة وشاملة للجميع وتتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة إذا أريد منها مواجهة التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، والجهات الفاعلة من غير الدول سيكون عاملا حاسما لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع.

٢١ - ويجب أن تتماشى الاستثمارات العامة والخاصة مع مبادئ الاستثمار المسؤول في أنظمة الزراعة والأغذية[١٠] التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١١] على النحو المعترف به في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢٢ - وتم تحديد وسائل التنفيذ والإنجاز، بما في ذلك إطار التمويل، وإعادة تحديد الشراكات العالمية لتحقيق التنمية، والبيئات التمكينية، وآلية تسهيل التكنولوجيا، في الفرع المتعلق بوسائل التنفيذ والشراكة العالمية من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: تحويل عالمنا (ولا سيما في إطار الغايات ٢-أ، و ٢-ب، و ٢-ج)، لكي يُنظر فيها في قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك)، وفي خطة عمل أديس أبابا (ولا سيما في الفقرات ١٣، و ٨٣، و ١٠٨، و ١٢١، و ١٢٣).

---

(١٠) متاحة من: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1314/rai/CFS_Principles_Oct_2014_EN.pdf.

(١١) انظر FAO, document CL 144/9 (C 2013/20), appendix D. متاحة من: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1112/VG/VG_Final_EN_May_2012.pdf.

ثالثا – المبادرات والإجراءات العالمية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

التحرك نحو القضاء التام على الجوع

٢٣ – في السنوات الأخيرة، قامت الدول الأعضاء برفع مستوى طموحاتها بشأن الجوع. ففي عام ٢٠٠٣، أعلنت بلدان أفريقيا في مابوتو، عن بدء تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (نيباد)، الذي يمثل إطارا سياسيا كبيرا للتحول الزراعي. وفي عام ٢٠١٤، في مالابو، في مؤتمر القمة الذي انعقد بمناسبة مرور ١٠ أعوام على عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحوُّل في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش، الذي التزموا فيه بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ (الفرع ثالثا – ٣). وفي عام ٢٠٠٥، التزم اجتماع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية بشأن الجوع المزمن، الذي عقد في غواتيمالا، بالقضاء على الجوع في جميع أنحاء المنطقة بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال إطلاق مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع. وتم تأكيد هذا الالتزام عدة مرات، كان آخرها في مؤتمر قمة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٥. وقد تعهدت الدول والمنظمات دون الإقليمية في آسيا بالتزامات مماثلة. ومن ثم، فإن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة يعبر عن إرادة المجتمع العالمي في القضاء على الجوع في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٣٠.

٢٤ – وتم تنشيط الذين شاركوا في هذه التطورات من جرّاء إعلان الأمين العام عن تحدي القضاء على الجوع في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢. ويتضمن تحدي القضاء على الجوع خمسة عناصر تهدف مجتمعة، إلى القضاء على الجوع، والقضاء على أسوأ أشكال سوء التغذية، وبناء نظم غذائية شاملة ومستدامة في حياتنا. ويجمع التحدي بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق هذه الرؤية المشتركة. وقد أدى اكتساب التحدي لقوة جذب كبيرة، وإنشاء لمحة هامة داخل المجتمع الإنمائي العالمي إلى موجة من النقاش والعمل.

٢٥ – وقد أدى تحدي القضاء على الجوع إلى إثارة دعم سياسي وطني من أجل وضع حد للجوع. وقد تعهدت حتى الآن، ١٣٧ دولة بالعمل على القضاء على الجوع. كما تشكل الهيئات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية والجهات الفاعلة من غير الدول جزءا من هذا الجهد. وبالفعل، فقد أعلن ٤٧ من الجهات الفاعلة غير الحكومية والآلاف من الأفراد عن التزامهم بالقضاء على الجوع. وفي فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها

الأمين العام والمعنية بالأمن الغذاء العالمي والتغذية، يعمل رؤساء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، معا لتطوير دعم منسق لرؤية القضاء على الجوع على نحو ما وردت في الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف ٢ والغايات المرتبطة به.

٢٦ - وقد أدى تحدي القضاء على الجوع إلى إلهام العمل على الصعيد القطري وكفالة بقاء الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة على رأس خطة التنمية العالمية. ونظرا للطابع الشامل والعالمي لرؤية القضاء على الجوع، فإنه لديها القدرة على تحقيق فوائد في جميع أنحاء إطار أهداف التنمية المستدامة. ويلتزم الأمين العام بمواصلة استخدام تحدي القضاء على الجوع في تعبئة القيادة السياسية واتخاذ الإجراءات المنسقة اللازمة لتنفيذ نظم للأغذية والتغذية تتسم بالمرونة والاستدامة وتشمل الجميع في سياق خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقا لعام ٢٠٣٠.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

٢٧ - تمثل لجنة الأمن الغذائي العالمي طليعة الهيئات الدولية الشاملة للجميع التي تتعامل مع قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وهذه الهيئة الفريدة التي تتكون من أصحاب المصلحة المتعددين تجعل من اللجنة مثالا ممتازا لكيفية قيام هياكل الحكم التي تم إصلاحها بزيادة قدراتها التداولية في الوقت الذي تحافظ فيه على طابعها الشامل للجميع والقائم على المشاركة والمساءلة، ومساعدة الجهات المعنية على إيجاد أرضية مشتركة وتحقيق التقارب بين السياسات اللازمة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في عالم اليوم.

٢٨ - وفي دورتها الأربعين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي بأنه ينبغي لها أن تضطلع بدور قيادي في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بشأن الجوانب المتصلة بولايتها الأساسية.

٢٩ - ويمكن أن يؤدي إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتحليل كيفية قيام لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى دعم تنفيذ الغايات المتعلقة بالزراعة المستدامة المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة، وسيُقترح موضوع الأمن الغذائي والتغذية للمصادقة عليه في الدورة الثانية والأربعين للجنة. وفي الدورة نفسها، ستنظر اللجنة أيضا في الموافقة على الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (GSF 2015) الذي يتضمن توصيات بشأن السياسات المتعلقة بخسائر وهدر الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ومبادئ الاستثمار المسؤول في أنظمة الزراعة والأغذية، كما أقرت في الدورة الحادية والأربعين للجنة في عام ٢٠١٤.

٣٠ - كما تجري المشاورات والمفاوضات لوضع إطار للعمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات التي طال أمدها. وستعرض النسخة النهائية لهذا الإطار المنبثقة عن المفاوضات لإقرارها في الدورة الثانية والأربعين للجنة.

٣١ - وتقع المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه الاتفاقات الطوعية على عاتق الحكومات الوطنية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة من غير الدول والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى.

المؤتمر الدولي الثاني للتغذية واعتماد قرار للجمعية العامة بشأن إعلان عقد للعمل بشأن التغذية

٣٢ - عُقد المؤتمر الدولي الثاني للتغذية، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد عمل هذا المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى على تركيز الانتباه العالمي على سوء التغذية بجميع أشكاله وعلى نقص التغذية وسوء التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة. وضم المؤتمر عددا من المشاركين بلغ مجموعهم ١٦٤ من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وشارك أكثر من ٢ ٢٠٠ شخص، من بينهم رؤساء دول وحكومات وخبراء ذات شهرة عالمية وممثلون من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣٣ - وقد انعقد المؤتمر للنظر فيما يلي: (أ) استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الدولي لعام ١٩٩٢ بشأن التغذية والتصدي للتحديات واغتنام الفرص الجديدة، وتحديد الخيارات السياسية لتحسين التغذية؛ (ب) الجمع بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة وغيرها من القطاعات معا لتمكينها من مواءمة سياساتها القطاعية من أجل تحسين التغذية بطريقة مستدامة؛ (ج) اقتراح خيارات السياسة العامة والأطر المؤسسية القابلة للتكيف والتي يمكن أن تقوم بمعالجة تحديات التغذية الرئيسية في المستقبل المنظور على نحو ملائم؛ (د) تشجيع تحقيق المزيد من الاتساق والمواءمة والتنسيق والتعاون السياسي وعلى صعيد السياسات فيما بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة وغيرها من القطاعات؛ (هـ) تعبئة ما يلزم من الإرادة السياسية والموارد لتحسين التغذية؛ (و) تحديد أولويات التعاون الدولي في مجال التغذية في الأجلين القريب والمتوسط.

٣٤ - وقد أقرت الحكومات المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للتغذية وثيقتين ختاميتين - إعلان روما السياسي للتغذية (وثيقة منظمة الصحة العالمية EB 136/8، المرفق الأول) وإطار العمل (وثيقة منظمة الصحة العالمية، EB 136/8، المرفق الثاني)، والدليل التقني الطوعي الذي يتضمن ٦٠ توصية بشأن كيفية تنفيذ الإعلان - التزم فيها زعماء العالم بوضع سياسات وطنية تهدف إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتحويل النظم الغذائية لجعل الأغذية المغذية متاحة للجميع. وتقر الوثيقتان الختاميتان للمؤتمر الدولي الثاني بأن النظم الغذائية تضطلع بدور أساسي في تعزيز النظم الغذائية الصحية وتحسين التغذية، بينما تؤكد في الوقت نفسه من جديد أنه لا بد من تعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي في آن معا لوضع حد لسوء التغذية.

٣٥ - وثمة تحد حيوي لجهود التغذية العالمية يتمثل في تعزيز نظم الأغذية والصحة والصرف الصحي، والقيام في الوقت نفسه بمعالجة الأسباب الكامنة للفقر والتمييز والضعف، التي تساهم ماديا في سوء التغذية بجميع أشكاله. وفي إعلان روما، قام الوزراء وممثلو الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المجتمعون في المؤتمر الدولي الثاني بتوصية الجمعية العامة ”بالنظر في إعلان عقد للعمل بشأن التغذية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٥ ضمن حدود الهياكل القائمة والموارد المتاحة“. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١٠/٦٩، الذي رحبت فيه بإعلان وإطار عمل روما، وقررت مواصلة النظر في المسائل المعلقة المتصلة بذلك القرار في دورتها السبعين.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٦ - في الدورة العادية الثالثة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقودة في مالابو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أكد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من جديد أن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمثل خطة الزراعة الرئيسية في أفريقيا. وقد حقق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في عقده الأول (٢٠٠٣-٢٠١٣) مكاسب هامة وقدم دروسا حيوية وأساسا للعقد القادم. وتم بموجب إعلان مالابو، توسيع التزامات الدول الأعضاء لتنفيذ عدد من الإصلاحات في مجال السياسات الأساسية الموجهة نحو القضاء على الجوع وتخفيض معدلات الفقر في أفريقيا إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٥.

٣٧ - ولتحقيق هذه الأهداف، أكد القادة الأفارقة عزمهم على تكريس ١٠ في المائة من ميزانياتهم الوطنية للتنمية الزراعية واتفقوا على أهداف كان منها على سبيل المثال مضاعفة الإنتاجية الزراعية، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد إلى النصف وتخفيض التقزم

إلى نسبة ١٠ في المائة في جميع أنحاء أفريقيا. ويؤدي اطراد إطار نتائج زخم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية إلى تمكين أفريقيا من إحراز تقدم قياسي في الأداء الزراعي، وذلك لكفالة إحراز تقدم ومراقبته بشكل مستمر. ويشكل إطار نتائج البرنامج الشامل جزءا لا يتجزأ من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويحدد إطار نتائج البرنامج الشامل للعقد ٢٠١٥-٢٠٢٥ مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وزيادة الدخل، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والفرص الاقتصادية والرخاء، وزيادة المرونة.

كلفة الجوع في أفريقيا: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لنقص التغذية عند الأطفال

٣٨ - كلفة الجوع في أفريقيا هي دراسة جارية بدأت في عام ٢٠١٠[١٢] وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية عن تأييدهم للدراسة في عام ٢٠١٤، وفي إعلان مالابو، حثوا جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على النظر في المشاركة في الدراسة. كما يطلب إعلان مالابو إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء التنمية الآخرين التعجيل في إنجاز الدراسة بنجاح في بقية البلدان.

٣٩ - وتشير نتائج الدراسة التي نُفذت في دول المرحلة الأولى (إثيوبيا وأوغندا ورواندا وسوازيلند ومصر) إلى التكاليف الباهظة التي يمكن أن تعزى إلى نقص التغذية بينما كشفت عن بعض الأنماط عبر البلدان المشاركة. وفي جميع البلدان الخمسة، تبين أن أعلى التكاليف تنجم من ساعات العمل المفقودة بسبب الوفاة (البلدان ذات معدلات الوفيات العالية تظهر تكاليفا عالية). وتأتي ثاني أعلى التكاليف من الإنتاجية الضائعة بسبب انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس بسبب نقص التغذية، ومن انخفاض الإنتاجية نتيجة للتقزم. وتتراوح التكاليف الإجمالية من ٢ إلى ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، تم تحديد بعض الآثار المترتبة على السياسات. وتشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

- يضع نقص التغذية عبئا ثقيلا للغاية على النظم الصحية والأسر ويزيد من القيود المفروضة عليها من خلال زيادة الطلب على الخدمات، كالاستشفاء بالمستشفيات والرعاية على سبيل المثال. وفي جميع الحالات القطرية التي تم تحليلها، كانت الأسر، وليس النظام الصحي، هي التي تتحمل معظم التكاليف.

(١٢) انظر http://www.costofhungerafrica.com.

- التغذية هي أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن زيادة الرسوب والتسرب من الدراسة في البلدان ذات المستويات المتدنية للتحصيل التعليمي.
- يؤدي فقدان رأس المال البشري نتيجة لتأثير نقص التغذية على معدلات وفيات الأطفال إلى توليد أعلى التكاليف في المجتمع.
- ستؤدي معالجة نقص التغذية لدى الأطفال، وبالتالي الحد من العوائق التي تحول دون زيادة التعليم، إلى تسهيل انتقال مجتمعات أفريقيا نحو مزيد من التحضر وتمكين أفريقيا لتكون أفضل استعدادا لتسخير العائد الديمغرافي.

٤١ - وتسهم الدراسة عن تكلفة الجوع في أفريقيا في تحويل الكفة نحو ضمان الحصول على التزام على أرفع المستويات السياسية في القارة بتحسين التغذية. ونتيجة للدراسة، تم التعهد بالتزام إضافي بتحديد أهداف طموحة بقدر أكبر للحد من التقزم، وبتحديد هدف يطالب بتقليل تأخر النمو بين الأطفال إلى ١٠ في المائة ونقص الوزن بين الأطفال إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. ويحظى هذا المسعى المعروف باسم المبادرة المتجددة لأفريقيا للقضاء على التقزم بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي.

تقرير التغذية العالمي

٤٢ - أُطلق، أثناء المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، تقرير التغذية العالمي لعام ٢٠١٤: الإجراءات والمساءلة من أجل تسريع التقدم المحرز في مجال التغذية في العالم[١٣]، وعُرض في وقت لاحق في عدة أماكن أخرى على الصعيد العالمي. ويعرض التقرير نظرة عامة وتحليلا لسوء التغذية على الصعيد العالمي، بما في ذلك التدابير التي يجري اتخاذها لمكافحته، ويسلط الضوء أيضا على الفجوات الرئيسية. وتقرير التغذية العالمي موجه إلى منظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، والحكومات، وقطاع الأعمال، والباحثين، ووسائط الإعلام، والمواطنين المهتمين، والغرض منه أن يكون وسيلة لتمكين أنصار التغذية على الصعيد الوطني من تبصير القرارات المتخذة في مجال السياسات العامة وتعزيز قضية زيادة الموارد. ويعد التقرير فريقٌ من الخبراء المستقلين يشمل منظمات الأمم المتحدة النشطة في مجال برامج التغذية، ويقوده المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. ويستضيف معهد الدراسات الإنمائية، في برايتون بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أمانة تقرير التغذية العالمي.

(١٣) واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، ٢٠١٤.

أحدث البيانات المتعلقة بحركة تعزيز التغذية

٤٣ - حركة تعزيز التغذية هي حركة قطرية تضم قطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين، متحدين في مهمتهم الرامية إلى إلحاق الهزيمة بسوء التغذية. وتحشد هذه الحركة الفريدة الحكومات، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، وقطاع الأعمال، والعلماء لإلقاء الضوء على أهمية التغذية الجيدة، وللقيام بصورة جماعية بوضع نهاية لسوء التغذية. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٥، التزم ٥٣ بلداً بتعزيز التغذية.

٤٤ - وتبرهن البلدان البالغ عددها ٥٥ بلدا، التي تقود حركة تعزيز التغذية، على أن بناء بيئة سياسية مواتية أمر بالغ الأهمية في القضاء على سوء التغذية. وتحظى التحولات في مجال التغذية بالتزام سياسي رفيع المستوى، وتنسيق فعال بين الجهات الفاعلة، وتطبق سياسات سليمة قائمة على الأدلة، توائم بين إجراءات التغذية ومجموعة من النتائج المشتركة والموارد المتزايدة. وتركز البلدان في الحركة على تنفيذ تدخلات تتعلق تحديدا بالتغذية وتراعي احتياجاتها في سياق من الإقرار بأن قطاعات من قبيل الزراعة، والمياه/الصرف الصحي، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والصحة العامة، وتمكين المرأة، لها أهمية حيوية في وضع نهاية لسوء التغذية. وفي عام ٢٠١٥، واصلت البلدان التي تقود الحركة ترسيخ مبررات الاستثمار في التغذية، إقرارا بأهميتها الأساسية للصحة والرخاء في المستقبل، ويُبلِغ عدد من تلك البلدان عن حدوث تخفيضات كبيرة في معدلات سوء التغذية. وتواصل الحركة إتاحة منبر فريد لتبادل الأدلة والأثر والممارسات الفعالة.

النهج الإنمائية للقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر

٤٥ - يجري تناول دور الحماية الاجتماعية في التقرير عن استئصال شأفة الجوع: الدور الحاسم للاستثمار في الحماية الاجتماعية والزراعة، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٥، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ أعلاه. ويقدم التقرير بيانات جديدة عن مجموع الاستثمارات الموجهة للقضاء على الجوع والفقر في المناطق الريفية بحلول عام ٢٠٣٠. وستكون أهمية الحماية الاجتماعية، ليس فقط في القضاء على الجوع بل وأيضا في مساعدة فقراء الريف في الفرار من مصيدة الفقر، موضوع تقرير حالة الأغذية والزراعة المقبل الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة. وكُرِسَت أيضا ”الحماية الاجتماعية والزراعة“ كموضوع ليوم الأغذية العالمي لعام ٢٠١٥.

٤٦ - وبُحثت التغذية المدرسية واحتمالات الشراء المباشر من المزارع الأسرية في دراسة جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة معنونة التغذية المدرسية واحتمالات الشراء المباشر من المزارع الأسرية: دراسات حالات إفرادية من ثمانية بلدان[١٤]. وتصف الدراسة النهج الإنمائي للتغذية المدرسية، بما في ذلك ثماني دراسات إفرادية تبين إلى أي مدى يمكن استخدام برامج التغذية المدرسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحفز الإنتاج المحلي للأغذية، ولزيادة الطلب والدخول للأسر المزارعة، والأسواق المحلية، بينما تشجع في الوقت نفسه تنويع النظام الغذائي والتعليم. ويقدم هذا النهج المبتكر مثالا ملموسا للكيفية التي يمكن بها لمزيج من برامج الحماية الاجتماعية والدعم الإنتاجي أن يؤدي إلى تحسين النتائج المحرزة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ويسهم أيضا في التنمية المحلية.

رابعا - التقدم المحرز في زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام

تأمين الدعم والحصول على الموارد لصغار المزارعين والأسر المزارعة

٤٧ - من المسلّم به على نطاق واسع أن الزراعة الأسرية تعد عاملا رئيسيا للأمن الغذائي والتغذوي، وإدارة الموارد الطبيعية، والاقتصادات المحلية. ومن الضروري، لذلك، إدماج الزراعة الأسرية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات والشراكات، المتعلقة تحديدا بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة.

٤٨ - وأدت السنة الدولية للزراعة الأسرية، التي احتفل بها في عام ٢٠١٤، إلى زيادة الدعم السياسي للزراعة الأسرية والمزارع الأسرية في جميع أنحاء العالم. وتعززت قاعدة الأدلة المتعلقة بالزراعة الأسرية بقدر كبير بفضل العمل الجاري في منظمة الأغذية والزراعة بشأن الزراعة الأسرية، وخاصة من خلال المنبر الإلكتروني لمعارف الزراعة الأسرية. وسُلط الضوء على أهمية تحديد تعاريف وتصنيفات للزراعة الأسرية، وضرورة مواصلة إعداد تحليلات ومؤشرات رئيسية لتقييم حالة الزراعة الأسرية والاتجاهات السائدة بمختلف أنواعها.

حماية موارد التربة والأراضي

٤٩ - حظي الدور الرئيسي للتربة والأراضي في التنمية المستدامة باعتراف المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي اتفق فيها رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى على العمل على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور

(١٤) سانتياغو، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٥. انظر http://www.fao.org/3/a-i3413e.pdf.

الأراضي (الفقرة ٢٠٦)، وذلك من خلال إعلان عام ٢٠١٥ سنة دولية للتربة (قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٨) وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٠ - ولضمان النجاح في حماية قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي، يلزم فهم واسع لموارد التربة في جميع أنحاء العالم واتباع نهج منسق لإدارة هذه الموارد على نحو مستدام. ولا يمكن تحقيق نهج من هذا القبيل إلا من خلال عملية شاملة حقا للجميع، تستند إلى المعارف العلمية الراهنة ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأراضي والتربة، والممارسات والمعارف التقليدية.

٥١ - ويعد صندوق التعادل في تدهور الأراضي، الذي أُطلق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولا سيما في أفريقيا[١٥]، في عام ٢٠١٥، مبادرة هامة تهدف إلى دعم عملية الانتقال إلى التعادل في تدهور الأراضي من خلال إصلاح الأراضي.

خامسا - التقدم المحرز في كفالة الاستدامة لجميع نظم الأغذية

٥٢ - لا تتوافر بالقدر الكافي بيانات عن الإنتاجية الزراعية (على سبيل المثال، من أجل قياس الهدف ٢-٣ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)، وعن تطبيق الممارسات الزراعية المستدامة (الهدف ٢-٤) في كثير من المناطق الريفية في البلدان النامية.

٥٣ - وفي سياق السنة الدولية للزراعة الأسرية (٢٠١٤)، تشير تقديرات حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٤ إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من المزارع البالغ عددها ٥٧٠ مليون مزرعة في العالم، تعتبر مزارع أسرية[١٦]. ومساهمة هذه المزارع في الأمن الغذائي على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية. ويسلط سواميناثان (٢٠١٤) الضوء على الكيفية التي يمكن بها لنظم الإنتاج المتنوعة التي تندرج ضمن الزراعة الأسرية أن تشكل أداة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وصون خدمات النظام الإيكولوجي[١٧]. وتظهر حالة الأغذية

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(١٦) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٤. حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٤: الابتكار في الزراعة الأسرية (روما، ٢٠١٤).

(١٧) M. S. Swaminathan, “Zero hunger”, *Science*, vol. 345, No. 6196 (1 August 2014), p. 491.

والزراعة لعام ٢٠١٢ أن المزارعين هم أنفسهم أكبر المستثمرين في الزراعة، ويجب أن يكونوا في صميم أي استراتيجية للاستثمار[١٨].

مصايد الأسماك

٥٤ - على نفس المنوال، يؤدي صغار المنتجين في قطاع مصايد الأسماك دورا رئيسيا في كفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ومع ذلك، فإن تنمية قطاع مصايد الأسماك عموما، وزيادة الضغط من القطاعات الأخرى (ومنها الطاقة والتعدين والصناعة وتنمية البنية التحتية) التي غالبا ما تمارس نفوذا سياسيا أو اقتصاديا أقوى، أدى إلى انخفاض الموارد المائية وإلى تهديدات للموائل المائية والنظم الإيكولوجية ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

٥٥ - وفيما يتعلق بمصايد الأسماك البحرية والداخلية، تتمثل المسألة الرئيسية في هذا الصدد في إدارة الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية إدارة مستدامة، في بيئة دينامية معرضة للتقلبات والتغييرات المناخية، بطريقة تزيد إلى أقصى حد من المصيد دون المساس بالناتج في المستقبل وتكفل التوزيع العادل للفوائد. وتواجه أيضا مصايد الأسماك البحرية والداخلية منافسة من أنشطة أخرى (اقتصادية وترفيهيه) ومن مخاطر بيئية شتى.

٥٦ - وستتفاعل التغيرات في المناخ العالمي والإقليمي مع كثير من العوامل الأخرى التي تنظم توزيع الموارد ونظمها الإيكولوجية، وتؤثر على قدرة وأداء قطاع مصايد الأسماك البحرية فيما يتعلق بتلبية معدلات الاستهلاك في المستقبل. وخلافا لمعظم الحيوانات البرية، فإن أنواع الحيوانات المائية تتكيف مع تغير الحرارة (ذات دم بارد)، وستؤثر التغيرات في درجات حرارة الموئل بصورة أسرع وأكبر على تمثيلها الغذائي ونموها وتكاثرها وتوزيعها، مع ما يقابل ذلك من أثر أقوى على توزيع وإنتاجية صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويمكّن الترابط بين النظم المائية أنواع الأسماك من الهجرة نتيجة التحولات في ظروف النظم الإيكولوجية. ومن المتوقع أن تسفر التغييرات المتوقعة في أنماط المناخ، والظواهر المناخية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الأنهار الجليدية، وتحمّض المحيطات، والتغيرات في تدفق مياه الأنهار، عن تغييرات كبيرة في طائفة واسعة من النظم الإيكولوجية المائية مع ما يترتب على ذلك من آثار في كثير من المناطق بالنسبة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٢: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل (روما، ٢٠١٢).

الزراعة الإيكولوجية

٥٧ - تكتسب الزراعة الإيكولوجية، كنهج للزراعة والمناظر الطبيعية لتحسين مرونة النظم الغذائية واستدامتها، زخما ودعما من مجموعة آخذة في الاتساع من الخبراء في الأوساط العلمية والبلدان والمنظمات الدولية. ويتعين مواصلة تعزيز قاعدة الأدلة للزراعة الإيكولوجية، وخاصة فيما يتعلق بالارتقاء بمبادرات الزراعة الإيكولوجية وبتوسيعها.

٥٨ - وأُدرجت الزراعة الإيكولوجية في السياسات الوطنية أو دون الوطنية في عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية وأوروبا. وتُشَجَع البلدان والهيئات الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأفريقي، على تنفيذ سياسات عامة تهدف إلى دعم اعتماد ممارسات زراعية إيكولوجية من خلال الإشارة إلى الزراعة الإيكولوجية والزراعة المستدامة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية.

٥٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقدت منظمة الأغذية والزراعة الندوة الدولية الأولى حول الزراعة الإيكولوجية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية. واستنادا إلى النجاح الذي حققته الندوة، التزمت منظمة الأغذية والزراعة بتيسير ثلاثة اجتماعات إقليمية في عام ٢٠١٥، في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ومن المتوقع أن يحرز تنفيذ الزراعة الإيكولوجية في أفريقيا مزيدا من التقدم مع تنفيذ مبادرة الزراعة الإيكولوجية العضوية الجديدة في أفريقيا. والغرض من تلك المبادرة هو تعميم الزراعة الإيكولوجية العضوية في النظم الزراعية الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥.

٦٠ - ونظرا لقدرة ممارسات الزراعة الإيكولوجية العضوية والتجديدية على التمكين من امتصاص أكثر من ١٠٠ في المائة من مجموع ثاني أكسيد الكربون المنتج سنويا، فإن هذه الممارسات يمكنها الإسهام بنشاط في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[١٩]. وتعتبر مبادرة ٤ إلى الألف: التربة في خدمة الأمن الغذائي والمناخ، التي أطلقتها في الآونة الأخيرة وزارة الزراعة في فرنسا، برنامجا مهما للزراعة الإيكولوجية يرمي إلى زيادة

(١٩) Rodale Institute, “Regenerative organic agriculture and climate change: a down-to-earth solution to global warming” (Kutztown, Pennsylvania, 2014). Available from http://rodaleinstitute.org/assets/RegenOrgAgricultureAndClimateChange_20140418.pdf.

خصوبة التربة عن طريق امتصاص الكربون في التربة الزراعية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والزراعة، وتكييف الزراعة بما يناسب تغير المناخ[٢٠].

٦١ - وللتصدي لتزايد مقاومة المبيدات، ازداد استخدام مبيدات الأعشاب زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية[٢١] في مواجهة زيادة بمقدار خمسة أضعاف في نفقات المبيدات في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٨[٢٢].

الحد من الفاقد والمهدر

٦٢ - ستكون الزراعة ونظم الأغذية المستدامة عاملا حيويا في استئصال شأفة الفقر، والقضاء على الجوع، وتحقيق التنمية المستدامة. وأظهر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٤، المعنون ''الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة''، ضرورة وجود منظور لنظم الأغذية يقوم ''بتجميع جميع العناصر ... والأنشطة ذات الصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ونواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك النواتج الاجتماعية الاقتصادية والبيئية''.

٦٣ - وتعتمد الحلول القائمة للحد من الفاقد على زيادة استخدام الطاقة في الصون، وهو أمر غالبا ما لا يكون ممكنا، ويجب أن يقاس بالمقارنة بالفوائد الناتجة عن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية[٢٣] (بما في ذلك تقليل الفاقد من المياه، والأراضي، والطاقة، والموارد الطبيعية الأخرى المستخدمة في إنتاج الأغذية غير المستهلكة)[٢٤]. وثمة سبب رئيسي للفاقد

---

(٢٠) فرنسا، وزارعة الزراعة والمنتجات الزراعية والغابات، ''الدورة ٢١ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ: '٤ إلى الألف' - برنامج بحثي دولي بشأن امتصاص الكربون في التربة''. متاح على الموقع التالي: http://agriculture.gouv.fr/cop21-4-pour-1000-un-programme-de-recherche-international-sur-la-sequestration-du-carbone-dans-les.

(٢١) Charles M. Benbrook, "Impacts of genetically engineered crops on pesticide use in the U.S.: the first sixteen years", *Environmental Sciences Europe*, vol. 24. Available from http://www.enveurope.com/content/24./1/24.

(٢٢) Jorge Fernandez-Cornejo and others, "Pesticide use in U. S. agriculture: 21 selected crops, 1960-2008", USDA Economic Information Bulletin, No. 124 (Washington, D.C., U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service, May 2014).

(٢٣) منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة أدوات: تقليل بصمة هدر الأغذية (روما، ٢٠١٣).

(٢٤) المرجع نفسه؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، بصمة هدر الأغذية: الآثار على الموارد الطبيعية - تقرير موجز (روما، ٢٠١٣).

والمهدر من الأغذية هو التوحيد القياسي للمنتجات المقدمة إلى المستهلكين[٢٥] إلى جانب سلوك المستهلكين غير المستدام[٢٦]، الذي يعززه انخفاض تكلفة الغذاء مقارنة بالدخل في البلدان المتقدمة. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، يجب أن تشمل الحلول القطاعات الرئيسية لمصايد الأسماك الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإنتاج والتجهيز الزراعيين[٢٧]. وفي جميع سلاسل الأغذية، لا يزال نقص وسوء إدارة تخزين المنتجات القابلة للتلف، المقترن بضعف البنية التحتية للنقل وعدم كفاية المعلومات عن الطلب والأسعار في السوق، يشكل تحديا رئيسيا[٢٥]. وثمة تحدٍ آخر يكمن في أن من المرجح ألا تُعتمد الحلول إلا إذا اعتبرتها الجهات الفاعلة في سلسلة إمداد السوق مربحة أو فعالة من حيث التكلفة[٢٣].

٦٤ - وينبغي منح الأسبقية للاستثمارات في الحد من الفاقد فيما قبل الحصاد وبعده على الزيادات في الإنتاج. وتشمل مجالات الحلول المحتملة التي يجري بحثها، مجالات التكاليف الحقيقية، التي تشمل العوامل الخارجية في تسعير المنتجات[٢٨].

٦٥ - ويتم فقدان الأغذية خلال جميع مراحل سلاسل إمدادات المنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية، أثناء عمليات الصيد، والمعالجة، والتجهيز، والتخزين، والتغليف، والتوزيع، والاستهلاك. ويقلل الفاقد في المنتجات السمكية الإنتاج المستدام للموارد السمكية، مما يهدد القدرات الطويلة الأجل لتوفير الأغذية، وتقليل الفرص الاقتصادية لقطاع مصايد الأسماك الطبيعية. ويشكل المصيد المرتجع في مصايد الأسماك، وبدرجة أقل، المصيد العرضي، جانبا كبيرا من الفاقد والمهدر من الأغذية في مصايد الأسماك في العالم. وتشكل المعايير المرجعية والإبلاغ عن المصيد العرضي والمرتجع في مصايد الأسماك خطوة هامة

(٢٥) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ''الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة: تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي'' (روما، ٢٠١٤).

(٢٦) بصمة هدر الأغذية: الآثار في الموارد الطبيعية - تقرير موجز؛ و ''الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة''.

(٢٧) مجموعة أدوات: الحد من بصمة هدر الأغذية (روما، ٢٠١٣)؛ و ''الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة''.

(٢٨) IFOAM EU Group, "Agricultural externalities: the true price of a product" (Brussels, International Federation of Organic Agriculture Movements EU Group, 2010). Available from http://www.ifoam-eu.org/sites/default/files/page/files/ifoameu_policy_externalities_factsheet_2010.pdf. Author: Lena Wietheger.

نحو تحسين الاستفادة من الأسماك والمنتجات السمكية، والحد من المهدر من الموارد السمكية، وتحسين معايير إدارة هذه الموارد[٢٩].

وقف فقدان التنوع البيولوجي

٦٦ - يشكل الصندوق الاستئماني للمحاصيل مبادرة وشراكة مهمتين تعملان من أجل حماية تنوع المحاصيل على الصعيد العالمي. وسيكون لانخفاض أعداد الملقحات الحيوانية آثار مدمرة على إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك زيادة نقص المغذيات الدقيقة، من قبيل فيتامين ألف[٣٠]. وما لم تُنفذ سياسات تهدف إلى تشجيع استعادة الملاجئ البيئية، والتغاير في استخدام الأراضي، وزيادة التنوع النباتي وسلامة الملقحات من خلال خفض الطلب على مبيدات الآفات، ''فإن الفقدان المستمر للحشرات البرية سيضر حتما بالمحاصيل الزراعية على الصعيد العالمي''[٣١].

٦٧ - والتقديرات الجديدة (التي قد تكون منخفضة) للمعدلات الحالية للانقراض تبلغ نحو ١ ٠٠٠ مرة بالمقارنة بمعدل الأساس للانقراض[٣٢]. وتحركا بعيدا عن وضع نماذج للتغيرات في التنوع البيولوجي، تتناول حاليا دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الزراعة والأغذية مسألة ترجمة القيمة الاقتصادية لخدمات النظم الإيكولوجية. ومبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي هي مبادرة عالمية، يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وترمي إلى ''إبراز قيمة الطبيعة''. ويتمثل هدف المبادرة في نهاية المطاف في تعميم قيم خدمات النظم الإيكولوجية في صنع القرار في القطاع الزراعي[٣٣].

---

(٢٩) منظمة الأغذية والزراعة، المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة المصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع (روما، ٢٠١١).

(٣٠) Matthew R. Smith and others, "Effects of decreases of animal pollinators on human nutrition and global health: a modelling analysis", *Lancet*, vol. 6736, No. 15 (2015), pp. 1-9.

(٣١) Lucas A. Garibaldi and others, "Wild pollinators enhance fruit set of crops regardless of honey bee abundance", *Science*, vol. 339, No. 6127 (29 March 2013), pp. 1608-1611.

(٣٢) S. L. Pimm and others, "The biodiversity of species and their rates of extinction, distribution, and protection", *Science*, vol. 344, No. 6187 (30 May 2014).

(٣٣) دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الزراعة والأغذية. انظر مذكرة مفاهيمية (٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤)؛ نشرة معلومات (أيار/مايو ٢٠١٥) و ''اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في الزراعة والأغذية: نحو دراسة عالمية عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية الزراعية الغذائية'' (١٥ أيار/مايو ٢٠١٥). متاحة على الموقع: www.teebweb.org/agriculture-and-food/.

٦٨ - وثمة تحدٍ إضافي برز إلى الصدارة يتمثل في الضغوط التي تمارس على الزراعة الصغيرة النطاق والناتجة عن الأحكام الواردة في قانون الاتحاد الدولي لحماية الأنواع الجديدة من النباتات لعام ١٩٩١. ويمكن للقيود المفروضة على نظم إدارة البذور أن تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتضر بالتالي بسبل كسب الرزق لصغار المزارعين، و ''تضعف كذلك القاعدة الجينية التي نعتمد عليها جميعا في إمداداتنا من الأغذية في المستقبل''[٣٤]. ونظرا لأن أصحاب الحيازات الصغيرة يعتمدون في الغالب على نظم غير رسمية للبذور، فإن القيود المفروضة بموجب القانون المتعلق باستخدام البذور التي تحفظها المزارع وحظر تبادلها وبيعها يثير قلقا كبيرا[٣٥]. ورغم أن القليل من البلدان النامية نفذت حماية تنوع النباتات، فكثيرا ما يُستبعد صغار المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة من المشاركة في وضع وإصلاح قوانين حماية تنوع النباتات.

٦٩ - وفي تربية الأحياء المائية (استزراع الأسماك)، يوجد الجزء الأكبر من التنوع البيولوجي بين الفصائل البرية للأنواع المستزرعة؛ بيد أنها مهددة بفقدان الموائل وتدهوره، ودخول أنواع غازية (غالبا بواسطة مربي الأحياء)، وممارسات الصيد غير المستدامة وتغير المناخ[٣٦]. وهذا التنوع البيولوجي لا يقتصر على إتاحة الموارد الجينية اللازمة لتحسين السلالات التقليدية في مجال تربية الأحياء المائية، ولكنه يتيح أيضا خدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة المباشرة بقطاع الزراعة الأعم، مثل مكافحة الآفات البيولوجية، وتدوير المغذيات[٣٧].

٧٠ - وتهدف مبادرة النمو الأزرق، التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة، دعما للأمن الغذائي وتخفيفا لوطأة الفقر وللإدارة المستدامة للموارد المائية الحية إلى بناء قدرة المجتمعات الساحلية والمشاطئة على الصمود واستعادة الإمكانات الإنتاجية للمحيطات والأراضي

(٣٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ''نحو نهج يستند إلى حقوق الإنسان إزاء الأمن الغذائي: أداة للتقييم الذاتي لتحقيق التوازن بين نظم النباتات - تيسير مشاركة المزارعين لكفالة الحصول المستدام على الأغذية'' (نيويورك، آب/أغسطس ٢٠١٢). متاحة على الموقع: www.undp.org/poverty، ومشار إليها في إعلان برن.

(٣٥) Berne Declaration, "Owning seeds, accessing food: a human rights impact assessment of UPOV 1991 based on case studies in Kenya, Peru and the Philippines" (Zurich, Switzerland, October 2014). Authors: Thomas Braunschweig and others.

(٣٦) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم (روما، ٢٠١٠).

(٣٧) Cecilia M. Holmlund and Monica Hammer, "Analysis: ecosystem services generated by fish populations", *Ecological Economics*, vol. 29 (1999), pp. 253-268.

الرطبة عن طريق تعزيز التنسيق الدولي من أجل تدعيم نظم وممارسات الإدارة المسؤولة التي يمكن أن توفق بين النمو الاقتصادي والأمن الغذائي مع حفظ المحيطات والنظم الإيكولوجية التي تدعمها. ويتحقق هذا من خلال التركيز على أربعة عناصر هي: مصايد الأسماك الطبيعية، وتربية الأحياء المائية، وخدمات النظام الإيكولوجي، والتجارة والحماية الاجتماعية للمجتمعات الساحلية.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧١ - تحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خريطة الطريق التي يتبعها المجتمع الدولي نحو تحقيق الأهداف الطموحة والعالمية. وترسم خريطة الطريق المسار لتحقيق مزيد من الإنصاف، من خلال التصدي لعدم المساواة وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب. وسيكون القضاء على الجوع وسوء التغذية في صلب هذه الخطة. وانعكست العناصر الخمسة لمبادرة الأمين العام، تحدي القضاء على الجوع، في أهداف التنمية المستدامة، وفقا لما قررته الدول الأعضاء[٣٨].

٧٢ - ونظرا للطابع العالمي والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة، فإن الاستثمار في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية سيؤتي ثماره عبر طائفة من الأهداف الأخرى مثل الحد من الفقر ونوع الجنس وتغير المناخ. وبينما يشكل الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية أكبر نسبة لمن يعيشون في فقر مدقع، فقد ثبت أن الاستثمار في الزراعة له أثر مضاعف في الحد من الفقر مقارنة بالاستثمار في أي قطاع آخر. وللوفاء بوعد تحقيق خطة التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ستلزم نظم مستدامة للأغذية، لا تقتصر على إطعام وتغذية الناس، بل تؤدي أيضا إلى زيادة دخلهم وسبل كسب العيش الريفية المستدامة[٣٩].

٧٣ - وستفرض الزيادة السكانية ضغطا إضافيا على قدرة نظم الأغذية الحالية على تغذية العالم؛ وسيتضاعف هذا الضغط بفعل آثار تغير المناخ على صغار المزارعين وعلى الزراعة بشكل عام. وتلزم نُهج جديدة تركز على كيفية إيجاد نظم للأغذية مستدامة ومرنة تتصدى للمسائل

---

(٣٨) الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ”اقتراح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة“ الهدف ٢، الغايات ٢-١ إلى ٢-٤، والهدف ١٢، الغاية ١٢-٣ متاح على الموقع: https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=1579&menu=1300، وصدر التقرير الكامل للفريق العامل المفتوح العضوية بوصفه الوثيقة A/68/970.

(٣٩) مجموعة البنك الدولي، ”القضاء على الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠: خطة لنظام عالمي للأغذية. الطبعة الثانية (واشنطن العاصمة، ٢٠١٥).

المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي والتغذوي. ويمكن أن يشمل ذلك استثمارات ذكية في تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة يمكنها أن تعود بفوائد هامة مشتركة للتخفيف[٤٠].

٧٤ - وتشدد خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على أن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي والتغذوي أمور لها أهمية أساسية لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الفقرة ١٣). وتوفر مبادرة تحدي القضاء على الجوع، منبرا جاهزا للتعجيل بجهود الدعوة والعمل والمساءلة التي تتمحور حول نظم غذائية مستدامة وشاملة ومرنة. وسيواصل الأمين العام متابعة مبادرة تحدي القضاء على الجوع على أعلى مستوى سياسي من أجل تعبئة القادة والأفراد، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص دعما لتنفيذ هذه الخطة الجديدة.

٧٥ - ويجب على الأمم المتحدة أن تكون على أهبة الاستعداد، وملائمة للغرض لكي تتمكن من تنفيذ خطة تحويلية وثيقة الصلة بالموضوع، ومبتكرة، وحيوية، وشاملة، ومنسقة، وتركز على النتائج. وسيحظى الأمين العام، في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، بمساعدة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، فيما يتصل بكفالة استجابة متكاملة من منظومة الأمم المتحدة دعما لجهود الدول الأعضاء للقضاء على الجوع وسوء التغذية مرة وإلى الأبد.

سادسا - التوصيات

٧٦ - يسود اعتراف واسع النطاق بأن مواجهة التحديات المتزايدة التعقيد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيقتضي بذل جهود كبيرة لإعادة النظر في رسم وإصلاح السياسات بالطريقة التي توضع بها حاليا. واتباعا لهذه العملية، تعيد العديد من البلدان النظر في برامجها وتسعى لإيجاد سبل لتجميع الإجراءات المتخذة في مختلف المجالات مثل الصحة، والزراعة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والتغذية، والصرف الصحي، والمياه، والطاقة، من أجل تحقيق نتائج أفضل وأكثر تآزرا. ولا تزال، مع ذلك، كيفية تحقيق عملية الانتقال هذه والتغلب على ''عقلية الصومعة'' المنغلقة تمثل إشكالية لكثير من صناع القرار الوطنيين.

(٤٠) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ميزة التخفيف: زيادة الفوائد المشتركة للاستثمار في مبادرات بناء قدرة صغار المزارعين على التكيف (روما، ٢٠١٥).

٧٧ - وتشير الدروس المستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية المختلفة في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية إلى العناصر التالية على أنها عناصر مشتركة بين أكثر الاستراتيجيات نجاحا:

- توسيع نطاق الاستثمارات التي تراعي مصالح الفقراء
- الالتزام السياسي
- المشاركة الاجتماعية، من جانب، على وجه الخصوص، النساء صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات
- مزيج من الدعم الإنتاجي والحماية الاجتماعية، والربط بين البرامج والإجراءات في مختلف القطاعات

٧٨ - وفي هذا السياق، يجب أن نشدد على أهمية التعاون بين الدول، وخاصة تبادل الخبرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتواجه كثير من البلدان النامية تحديات مماثلة في مجال التنمية الزراعية، ويمكن للحلول القائمة بالفعل أن تُلهم تطورات إيجابية فيما يتصل بالقيام على نحو مستدام بزيادة المحاصيل الزراعية، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز التغذية الجيدة.